الأمم المتحدة

S

Distr.
GENERAL

S/PRST/1997/55
16 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH AND RUSSIAN



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٨٤١ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في أفغانستان"، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (A/52/682-S/1997/894)، الذي نظرت فيه أيضا الجمعية العامة.

"ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن بالغ قلقه إزاء استمرار المواجهة العسكرية في أفغانستان، التي تسببت في آلام بشرية، ودمار مادي، ويهدد خطرها بدفع البلد إلى الانهيار، كما تمثل تهديدا متزايدا للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويعرب المجلس عن استيائه من إحجام الفصائل الأفغانية المتحاربة عن إلقاء سلاحها والتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام.

"ويشدد مجلس الأمن على أنه لا يمكن حل النزاع الأفغاني عسكريا وعلى أن المسؤولية الأساسية عن إيجاد تسوية سلمية تقع على عاتق الأطراف الأفغانية ذاتها. ويحث جميع الأطراف الأفغانية على اتخاذ تدابير حقيقية لبناء الثقة، وإلى الاتفاق فورا على وقف إطلاق النار، والدخول، بدون شروط مسبقة، في حوار سياسي يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية، والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة للنزاع، وتشكيل حكومة عريضة القاعدة تمثل جميع الأطراف وتحمي حقوق جميع الأفغانيين وتفي بالتزامات أفغانستان الدولية.

"ويعرب مجلس الأمن عن استيائه من أن الدعم العسكري الخارجي إلى الأطراف الأفغانية تواصل دون هوادة طيلة عام ١٩٩٧، ويكرر نداءه إلى جميع الدول للتوقف فورا عن إمداد أي طرف من أطراف النزاع في أفغانستان بالأسلحة أو الذخيرة أو العتاد العسكري أو التدريب أو أي دعم عسكري آخر، بما في ذلك مشاركة الأفراد العسكريين الأجانب.

"ويشجع مجلس الأمن الأمين العام والـــدول الأعضاء على الاضطلاع بدراسات تمهيدية بشأن الطريقـــة التي يمكن بها فرض حظر فعلي على الأسلحة وتنفيذه على نحو عادل ويمكن التحقق منه.

"ويؤكد مجلس الأمن على أن الأمم المتحدة، بوصفها وسيطا محايدا معترفا به عالميا، يجب أن تحصل على كل الدعم اللازم لكي تتمكن من مواصلة أداء دور محوري حيوي في تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الأفغاني، بما في ذلك جهود البلدان والمنظمات المعنية. ويعتقد المجلس أن السلام والاستقرار في أفغانستان لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال مفاوضات سياسية فيما بين الأفغانيين، بمساعدة نشطة ومنسقة من جميع البلدان المعنية. ويكرر المجلس تأكيد تأييده الكامل لأنشطة وولايتي بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان والمبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان.

"ويؤيد مجلس الأمن جهود الأمين العام الرامية إلى وضع إطار دولي وطيد من أجل معالجة الجوانب الخارجية للمسألة الأفغانية، ويرحب في هذا السياق بعقد اجتماعات للبلدان المعنية وكذلك باجتماعات البلدان المجاورة مباشرة، وغيرها من البلدان.

"وما زال يساور مجلس الأمن قلق بالغ إزاء استمرار التمييز ضد الفتيات والنساء والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان فضلا عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي في أفغانستان.

"ويلاحظ مجلس الأمن ببالغ القلق التقارير المتعلقة بعمليات القتل الجماعي لأسرى الحرب والمدنيين في أفغانستان، ويؤيد اعتزام الأمين العام أن يواصل التحقيق بصورة شاملة في هذه التقارير.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء نهب أماكن الأمم المتحدة وإمداداتها الغذائية، والقيود المفروضة عمدا على وصول المنظمات الإنسانية إلى بعض أجزاء البلد وعلى عمليات إنسانية أخرى، ويحث جميع الأطراف على منع تكرار ذلك.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد أن استمرار النزاع في أفغانستان يوفر قاعدة خصبة للإرهاب والإنتاج غير المشروع للمخدرات وتهريبها، مما يزعزع الاستقرار في المنطقة وخارجها، ويدعو قادة الأطراف الأفغانية إلى وقف تلك الأنشطة.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل إبقاءه على علم بشكل منتظم بالحالة في أفغانستان وبما يبذله من جهود.

"وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره."
